

## رسائل جامعية

اعداد : سلامة صابر

رمضان أحمد عيد : دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية فى مصر وانجلترا والهند ، ماجستير ( تربية مقارنة ) سنة ١٩٨٥ .

تدور الدراسة حول مفهوم من أهم المفاهيم التربوية باعتباره من أسس تحقيق المساواة على الأقل التربوية منها على نطاق المجتمع ليس بالطبع باعتباره أداة سحرية قادرة على تحقيق المساواة لو افترضنا جدلا تحقيقه ولكن لابد أيضا من إجراءات أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية تغير المجتمع بهدف تحقيق المساواة يمكن على الأقل تحقيق الحد الأدنى منها ، هذا المفهوم هو مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وخاصة فى التعليم الثانوى فى مصر ووسائل تحقيقه مقارنة بالوسائل التى أتبعته فى دول أخرى خاصة فى انجلترا والهند ، والدراسة كما هو واضح من نوع الدراسات المقارنة التى تركز على دراسة الأطر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للدول التى تنصب عليها الدراسة بهدف المقارنة للاستفادة من هذه المقارنة فى تنمية وتطوير نظمنا التربوية .

وبذلك يكون تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ووسائل تحقيقه فى نظام التعليم الثانوى فيها وفى غيرها من الدول وكيف يمكن الاستفادة من الوسائل المتبعة فى الدول الأخرى لتحقيق هذا المفهوم فى مصر خاصة فى التعليم الثانوى وقد جاءت الدراسة فى قسمين أحدهما نظرى والآخر ميدانى .

أما النظرى فعبارة عن خمسة فصول ، شملت بعد أن حددت الإطار العام لدراسة ومنهجها وحدودها وأهم المصطلحات المستخدمة ، مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ووسائل تحقيقه فى التعليم الثانوى فى مصر ، بادئا بعرض تاريخى لتطور المفهوم ثم المفهوم المعاصر للمبدأ من خلال تطبيقه فى مجموعة البلدان الرأسمالية والاشتراكية وبلدان العالم الثالث ، كما حددت مجموعة العوامل التى تعمل كمعوقات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وهى عوامل

---

(\*) المدرس المساعد بقسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة عين شمس .

اقتصادية واجتماعية خاصة ببيئة التلميذ ، وعوامل ثقافية خاصة بوالديه وأسرته ، وعوامل تربوية وتعليمية خاصة بالنظام التعليمي ، وعوامل خاصة بالتلميذ تتعلق بنظرة نحو نفسه وامكانياته المتاحة ومستوى نموه النفسى ، ثم تحدد الدراسة خمس خصائص لمفهوم تكافؤ الفرص هى مجانية التعليم والكشف عن استعدادات وقدرات التلاميذ ، ومواجهة الفروق بين البيئات ، والارتباط بسوق العمل وحاجة الانتاج ، والتحصيل الدراسى الجيد لجميع التلاميذ ، ثم تحديد الوسائل التى اتبعت لتحقيق هذا المبدأ وهى سياسة القبول ، والمقررات الدراسية ، نظم الامتحانات •

تم فى ثلاثة فصول متتالية تحدد الدراسة مدى قدرة كل وسيلة من وسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية السابقة من تحقيق هذا المبدأ موضحا أوجه الاختلاف والشبه بين الدول المختارة للمقارنة فى استخدام هذه الوسائل فى تحقيق خصائص المفهوم الخمسة السابقة مركزا على كيفية الاستفادة من خبرة الدول المختارة فى تحقيق مبدأ التكافؤ مع اظهار دور الواقع الاقتصادى والاجتماعى من خلال التحليل الثقافى والاجتماعى للمواقع الذى تعمل فيه الأنظمة التعليمية فى الدول الثلاثة مصر وانجلترا والهند •

أما القسم الميدانى فيشتمل على اجراءات اعداد أدوات البحث وهى استفتاء موجه الى كل من خبراء التعليم فى المركز القومى للبحوث التربوية وأساتذة التربية ، يهدف الى معرفة آرائهم فى كيفية تحقيق هذا المبدأ •

المقترحات والتوصيات التى اشتملت على توصيات ومقترحات خاصة بسياسة القبول ركزت على ضرورة ترشيد الفرص التعليمية المجانية للقبول بالتعليم الثانوى تحقيقا لوصول هذه الفرص لمستحقيها ، الغاء نظام التشعب واستحداث تخصصات جديدة تتيح الربط بين التعليم الثانوى والتطورات العلمية والتكنولوجية ، ضرورة القيام باشراك السلطات المحلية فى رسم السياسة التعليمية الخاصة بالقبول مراعاة للتأثيرات البيئية •

ومقترحات خاصة بالمقررات الدراسية مثل توفير المرونة فى المناهج ، ادخال المجالات العملية فى التعليم الثانوى • اشراك ممثلين عن مؤسسات الانتاج وقطاع الخدمات فى مجالس ادارة المدارس وهناك مقترحات خاصة ( دراسات تربوية )

بنظم الامتحانات فى أن تراعى الامتحانات الظروف التى تعيش فيها المدرسة وامكانيات البيئة ، والاهتمام بنظام البطاقة المدرسية واستخدامها كوسيلة من وسائل تقدم التلاميذ . رفع الرهبة عن الامتحانات ومحاولة ايجاد تصنيف لنتائج الامتحانات غير تصنيف « راسب - ناجح » مع محاولة اعطاء فرص أخرى للتلميذ الراسب لتحسين مستوى تحصيله .

سلامة صابر محمد العطار : دراسة تقويمية للجهود التربوية لمراكز النيل للاعلام والتعليم والتدريب ، ماجستير أصول تربية سنة ١٩٨٥ .

يعانى التعليم النظامى فى جمهورية مصر العربية من الكثير من المشكلات التى تتعلق بالكم والكيف على حد سواء ، هذه المشكلات أصبحت لا تمس عنصرا واحدا من عناصر العملية التربوية داخل النظام ، وانما أصبحت تمس كل العناصر سواء كانت هذه العناصر خاصة بالمدخلات أو المخرجات ، مما أدى الى ارتفاع الأصوات منذ الستينات بعد كتاب « فيليب كومبز » « أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر » وحتى الثمانينات فى تقرير « أمة فى خطر » الذى كتب وصفا للتعليم فى أمريكا ومما زاد المشكلة تعقيدا أنه أصبح من غير الممكن سواء فى الدول المتقدمة أو فى الدول النامية رفع النسب المخصصة للانفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة حيث وصلت الى سقف لا يمكن تجاوزه ورغم ذلك فان ثورة الطموحات الزائدة التى تفجرت مع حصول البلدان النامية على استقلالها ، ورغبة الشعوب المتخلفة وتعطشها للتعليم وانتشار ثورة الاعلام والاتصال ، وسيادة مفاهيم التحرر والاستقلال والعدالة وحقوق الانسان ، كل هذه العوامل وغيرها كثير أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على التعليم النظامى لم ولن يستطيع مواجهته أو تحمله على الأقل بصورته الحالية .

من هنا تأتى الأهمية القصوى لما يسمى بمؤسسات التعليم النظامى ، وبذلك يكون الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم الجهود التربوية لهذه المراكز باعتبارها مؤسسات للتعليم غير النظامى تلك امكانيات كبيرة للعمل خاصة وهى تملك امكانيات التكنولوجيا التعليمية الحديثة ومعرفة الى أى حد تسهم هذه الجهود فى حل بعض المشكلات التربوية فى البيئة التى تعمل بها وما أهم الوسائل التى تستطيع المراكز أن تحقق بها

أهدافها ، والمعوقات التى تعوقها عن تحقيق هذه الأهداف . وجاءت الدراسة فى ثلاثة أقسام : الأول نظرى ، والثانى ميدانى ، والثالث تحليل مضمون مانشر فى مجلة النيل التى تصدر باسم هذه المراكز .

الجزء النظرى : يتعرض لأهم المشكلات التى يعانى منها التعليم النظامى وهى قسمان : تحديات من خارج النظام مثل الثورة العلمية التكنولوجية ، الانفجار السكانى ، التغيرات الحديثة فى مفاهيم التنمية ، ثم مشكلات من داخل النظام مثل مشكلات الرسوب والتسرب وانخفاض الكفاية الداخلية والخارجية ، وضعف مستوى المعلم والمتعلم وعدم مناسبة المناهج ومشكلة المبانى المدرسية وتعدد الفترات وغيرها من المشكلات .

الوظائف التربوية لنظام الاعلام والاتصال فى المجتمع وهى كثيرة جدا كان من أهمها التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، والسدور التعليمى ، والاتصال وتوسيع دائرته ، والوظائف الاعلامية ، وتوفير جو الحوار والنقاش والنهوض الثقافى فى المجتمع ، كل هذا من خلال وفى اطار مفهوم التعليم المستمر باعتباره المفهوم الملائم الذى تستطيع أن تؤدى مؤسسات التعليم النظامى أو غير النظامى وظائفها تحت مظلة دون تناقض أو تضارب متكاملة ومتممة كل منهما مالا تستطيع أن تنهض به الأخرى ، وبهذا يستطيع التعليم غير النظامى أن يوفر أحد بديلين اما الفرصة الأولى لمن لم يحصل عليها مطلقا سواء لظروف من داخل النظام أو من خارجه ، خاصة بالفرد أو الفرصة الثانية لمن حصل على الفرصة الأولى ولم يستطيع أن يستفيد منها الاستفادة الكاملة .

أما القسم الثانى الميدانى : فهو دراسة ميدانية لأهم البرامج التى تقدمها مراكز النيل التى حددتها العينة ، ومدى استفادة الدارسين من هذه البرامج وأهم المعوقات ، ومدى ملاءمة هذه البرامج لاحتياجات الدارسين والبيئة المحلية واسهامها فى حل مشكلات تربوية محلية وتعاونها مع المؤسسات التربوية الأخرى ، ومدى مناسبة مدة الدورات وغير ذلك ، وقد ثبت من الدراسة أن هناك جوانب سلبية وأخرى ايجابية ، كما ثبت أنه يمكن التغلب على الجوانب السلبية لو أن هناك ايمانا بالدور التربوى الخطير الذى يمكن أن تسهم به هذه المراكز وحددت لها الأهداف تحديدا دقيقا وكان هناك

اتصال بينها وبين المؤسسات التربوية الأخرى فى المجتمع ، وتحددت القضايا التربوية الملحة وعملت فى مجال معالجتها ، وقد انصبت الدراسة الميدانية على عينة من الدارسين والمسئولين والمحاضرين بمراكز النيل بالقاهرة وشبين الكوم والاسماعيلية .

انقسم الثالث : تحليل مضمون ١٩ عدد من أعداد مجلة النيل وهى التى كانت قد صدرت حتى نهاية سنة ١٩٨٤ وذلك وفق استمارة لتحليل المضمون تم فيها تحديد فئات التحليل باعتبارها معايير التحليل الكمي والكيفي ، وكان اختيار هذه الفئات وفق الاطار النظرى للدراسة والقضايا الرئيسية التى عالجتها ، وقد ثبت أن المضمون اهتم ببعض القضايا التربوية الخاصة بالاعلام والاتصال أكثر من اهتمامه بقضايا التعليم النظامى ، كما ركز على وجهة النظر الرسمية فى قضايا التربية السياسية والدينية مفضلا الاتجاهات الأخرى وهذا راجع الى أن مراكز النيل مؤسسات اعلامية تتبع الهيئة العامة للاستعلامات بالاشتراك مع مؤسسة هانز - زايدل « الالمانية الغربية ، كما أن هناك بعض القضايا التى عبر عنها مضمون المجلة تعبيراً خاطئاً مثل مناقشة قضية اللغة العربية الفصحى - أو العامية فى وسائل الاعلام ومؤسسات التعليم ، كما كان فى أحيان ليست قليلة يضلل الرأى العام ويزيف وعى الجماهير .

وأخيراً تم تصور مقترح لما ينبغى أن تكون عليه البرامج التربوية لمراكز النيل تم الوصل اليه بناء على ما وصلت اليه الدراسة النظرية والميدانية وتحليل مضمون المجلة والوثائق والمقابلات الشخصية .

فتحية عبد الجواد أحمد : الجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية ، ماجستير ( أصول تربوية ) سنة ١٩٨٥ :

تعرض الباحثة للعوامل التى أدت الى تخلف تعليم المرأة مما أدى بدوره الى تخلفها فى حصولها على حقوقها ، وممارستها لواجباتها ، وبالتالي توجد احتياجات تربوية للمرأة الأمية المصرية التى وصلت نسبتها حسب احصاء سنة ١٩٧٦ حوالى ٧١٪ من جملة النساء فى المجتمع المصرى .

وحيث أن الهدف الأساسى للجمعيات النسائية فى مصر هو تنمية امكانيات المرأة وقدراتها حتى تكون قادرة على المشاركة فى تنمية المجتمع وتطوره ، فقد أسهمت بعض الجمعيات النسائية لتحقيق هذا الهدف .

مما سبق يتضح أن الهدف الرئيسى من هذا البحث تكمن فى أهمية الاحتياجات التربوية للمرأة المصرية ، الأمية بصفة خاصة والوقوف على مدى تحقيق أو مقابلة برامج هذه الجمعيات لهذه الاحتياجات ، كذلك حصر الجهود التربوية للجمعيات التى اختارتها عينة الدراسة ومعرفة قدر استفادة النساء اللاتى يترددن على هذه الجمعيات ومعرفة جوانب القصور لمحاولة التغلب عليها .

تجىء الدراسة فى ستة فصول ، عبارة عن قسمين ، القسم الأول نظري ويتكون من ثلاثة فصول الأول والثانى والثالث .

تدور هذه الفصول بصفة عامة حول تحديد الاطار العام لهذه الدراسة مع الاهتمام بتحديد المشكلة تحديدا دقيقا وتعريف العينة التى ستنصب عليها الدراسة وتعريف دقيق للمصطلحات كما سيتم استخدامها فى البحث وعرض لمعظم الدراسات التى أمكن الحصول عليها والتى تم إجراؤها فى هذا المجال وصنفت هذه الدراسات الى أربعة مجالات رئيسية هى مجال الاحتياجات التربوية ، وتنمية المرأة ، الثقافة كأسلوب حياة ، ومحو أمية المرأة ، وبذلك تكون قد غطت المحاور الرئيسية لمشكلة البحث ، باعتبار أن الدراسات السابقة تعتبر انطلاقات أساسية للباحث منها يبدأ ليبنى فوقها ما سيتم التوصل اليه فى دراسته ، كما يستطيع تحديد فروض بحثه مستعينا بها ومعرفة أوجه الاختلاف بين دراسته وهذه الدراسات السابقة .

أما الفصلان الثانى والثالث فينصبان على مفهوم التنمية ومشكلات المجتمع كإطار لجهود الجمعيات ، ونشأة الجمعيات النسائية المصرية ، تعرض الدراسة مفهوم التنمية موضحة الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضحة أهمية مشاركة المرأة باعتبارها نصف المجتمع ، وأهمية التعليم والتربية سواء كانت نظامية أو من خلال مؤسسات غير نظامية كالجمعيات النسائية فى النهوض بالمرأة ومقابلة احتياجاتها التربوية تحقيقا

لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ثم تعرضت لجهود ثورة ٢٣ يوليو فى هذا المجال ، واعطاء المرأة معظم حقوقها منذ دستور سنة ١٩٥٦ الدائم وبصفة خاصة حقوقها السياسية ثم تعرضت الدراسة أهم المعوقات التى تحول دون استفادة المرأة من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فتحدد التركيب الديموجرافى للسكان ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل الاجتماعية ثم تتعرض للجمعيات النسائية كمؤسسات للتنمية وتعليم الكبار لابد من وجودها لتحقيق برامج تنموية وتربوية هامة وضرورية خاصة بالنسبة للمرأة الأمية ، بعد ذلك تشر بالتفصيل من الوجهة التاريخية الظروف الثقافية والاجتماعية التى أدت الى نشأة الجمعيات النسائية وتذكر بصفة خاصة الاتصال بالمغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر والاهتمام بالتعليم الحديث فى عهد محمد على وارسال البعثات الى أوروبا ، ثم دعوة الكثير من المثقفين المصريين لتحرير المرأة واعطائها حقوقها مثل رفاة الطهطاوى ومحمد عبده وقاسم أمين ، وتبرز دور كثيرات من المثقفات المصريات الرائدات فى الحركة النسائية مثل ملك حفنى ناصف ، وباحثة البادية ، ونبوية موسى ، وهدى شعراوى وغيرهن ، ثم تذكر أهم مراحل كفاح المرأة منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن موضحة أهم القضايا التى شغلت الرأى العام فى هذا الوقت مثل قضايا تعليم المرأة وخروجها للعمل وحقوقها السياسية والسفور والحجاب موضحة دور بعض الجمعيات النسائية مثل جمعية الاتحاد النسائى وجماعة الرواد وغيرها .

القسم الثانى : وهو الدراسة الميدانية ويشتمل اجراءات اعداد استمارة الاستبيان وأدوات البحث الأخرى وتحديد العينة وتعريف الأسلوب الاحصائى المتبع فى هذه الدراسة ثم تحليل النتائج وقد جاءت حول عدة محاور رئيسية من أهمها أن برامج محو الأمية لا تفيد منها المرأة بالدرجة الكافية لعدم مناسبة الوقت أو لبعض العوامل النفسية والاجتماعية ، أما البرامج المهنية فقد شهدت اقبالا من جانب المترددات وذلك لظروفهن الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ، أما برامج تنظيم الأسرة فان المرأة فى حاجة الى برامج تساعد على تغيير المعتقدات والاتجاهات المعوقة لاتباع أساليب التخطيط الأسرى أما فى مجال التثقيف الصحى والاجتماعى والاقتصادى فقد أشارت النتائج بصفة عامة الى قصورها وعدم تلبيتها لاحتياجات المرأة فى هذه المجالات كذلك لا تقدم أى برامج فى مجال التثقيف السياسى ، كما تشير الدراسة الى

حاجة المستفيدات من البرامج الدينية الى توضيح المفاهيم الدينية ورغبة المترددات فى ذلك بعد ذلك تضع الباحثة تصورا مقترحا لما يمكن أن تكون عليه البرامج التربوية للجمعيات النسائية يدعم الجوانب الايجابية التي أبرزتها الدراسة الميدانية ويتغلب على جوانب النقص والقصور فى البرامج الحالية .

محسن محمود خضر : الاتجاه القومى العربى وأثره على التعليم فى مصر من ( ١٩٥٢ - ١٩٨١ ) - ماجستير (أصول تربوية ) ١٩٨٦ :

تحاول هذه الدراسة أن تحدد الدور الذى قامت به التربية فى سبيل تنمية الاتجاه القومى العربى ، كذلك أثر الاتجاه القومى العربى على كل من الفكر التربوى والمحتوى التعليمى فى الفترة من ( ١٩٥٢ - ١٩٨١ ) ، وتتعامل الدراسة مع ثلاثة متغيرات أساسية هى فكرة القومية العربية ، والمجتمع المصرى خلال فترة الدراسة والمتغير الثالث هو مجال التربية والتعليم ، التربية ممثلة فى فكرها التربوى ، والتعليم كما هو موجود بالمحتوى التعليمى خاصة فى مادة المواد الاجتماعية والمجتمع العربى .

ومنذ البداية يحدد الباحث موقفه بأنه لا يخفى اهتمامه وتعاطفه مع هذا الاتجاه وايمانه بصداقته لغيره من الاتجاهات ويؤمن بالدور القيادى لمصر ومسئولياتها التاريخية تجاه أمتها العربية .

الدراسة فى مجملها تقوم على أساس تحليل الفترة من ( ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ) وهى الفترة الناصرية فى مقابل تحليل الفترة ( ١٩٧١ - ١٩٨١ ) باعتبارها الفترة الساداتية .

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول ، الاطار العام للدراسة الذى تم فيه تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلات البحث وحدد المشكلة وأهم المصطلحات المستخدمة فى الدراسة ، وقد اعتبرت الدراسة الاتجاه القومى العربى هو ذلك الاتجاه الذى ينمى ويعمق احساس الطلاب بالانتماء الى الأمة العربية الواحدة ووعيمهم لمفهوم القومية العربية ومقوماتها وتزكيتهم

بالعاطفة والوعى معا لترجمته فى سلوكهم وممارساتهم واضعين نصب  
أعينهم الهدف الأكبر تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ثم تعرض الدراسة للعلاقة بين التعليم والوعى اللازم لتنمية الاتجاه  
القومى وهنا تقرر أن الوعى والتعليم جزءان من بنية اجتماعية ، وأن  
التنشئة السياسية تكتسب داخل المؤسسات التعليمية بما تتضمنه من جوانب  
عقائدية وتعميق الوطنية وتشكيل الوعى القومى باعتبار أن صناعة الانسان  
الجديد هو هدف المجتمع خاصة بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

ثم تتعرض الدراسة بعد ذلك للعلاقة بين الاتجاه القومى وغيره من  
الاتجاهات التى تموج بها الساحة فى مصر مثل اتجاه القومية المصرية واتجاه  
التقريب والاتجاه الإسلامى ويصل الباحث الى أن اتجاه القومية العربية هو  
الاتجاه الذى ساد الاتجاهات السابقة وأن فترة حرب فلسطين ونكسة سنة  
١٩٤٨ كانت البوتقة التى نما من خلالها الاتجاه القومى وأن الاخوان  
المسلمين كانوا من أوائل من قام على مستوى الفعل بالتمسك بالاتجاه القومى  
العربى ، وأن الأستاذ حسن البنا لم يجد تناقضا بين القومية العربية وبين  
الاتجاه الإسلامى ، ثم ركز الباحث على دور ساطع الحصرى فى الدفاع عن  
الاتجاه القومى .

ثم يعرض لدور عبد الناصر فى حمل لواء الاتجاه القومى والدفاع  
عنه وتطويره من خلال الممارسة والتجربة والخطأ واستخلاص الدروس  
وتطوير المفهوم بتطور الأحداث ( تعلم بالصدمة ) ، وكانت حرب ١٩٥٦  
وموقف العالم العربى بجوار مصر من العوامل الأساسية لتزكية هذا الاتجاه  
ويزى الباحث أن الوحدة المصرية السورية ( ١٩٥٨ - ١٩٦١ ) هى قمة  
الاتجاه القومى .

وتخلص الدراسة الى أن فترة حكم عبد الناصر كانت فترة المد القومى  
وأن فترة الحكم الساداتية كانت فترة التراجع القومى خاصة بعد حرب  
١٩٧٣ ومعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل وتخلي مصر عن الكثير من  
قضاياها القومية فى سبيل السلام .

بعد ذلك تعرض الدراسة فى فصلين متتاليين للعلاقات المتبادلة بين الفكر التربوى والمحتوى التعليمى والاتجاه القومى ونصل الى أن الكتابات التربوية فى تلك الفترة لم تكن كتابات أصيلة فى التعبير عن هذا الاتجاه وإنما هى مجرد ردود أفعال لما تقرره القيادة السياسية ، كذلك المحتوى التعليمى وضرب أمثلة من الكتابات التربوية والمحتويات التعليمية فى الفترة الناصرية والساداتية .

وتخلص الدراسة الى أنه لم يكن هناك معايير واضحة تؤدى الى الاتساق والتنسيق فى التنشئة السياسية ولذلك غلبت العشوائية والتخبط على الكتابات التربوية وطرق التنشئة السياسية ، كان كل ذلك بسبب غياب أيديولوجية واضحة مستمدة من فلسفة واضحة .

لذا لابد من وجود أيديولوجية واضحة تقوم على أساسها التنشئة السياسية وفق معايير واضحة بحيث يكون هناك تناسق وتنسيق وتعاون بين الدول العربية من أجل تحقيق الهدف الأكبر للقومية العربية وهو الوحدة العربية الشاملة .